

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٦٣

الخميس، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غيليرمي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد سومي

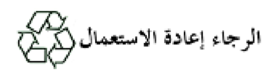
جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



09-40567 (A)



الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ديفيس (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضية رينيت وينتر، رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، والسيد ستيفن راب، المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من القاضية ريناتا وينتر والمدعي العام ستيفن راب. أعطي الكلمة الآن للقاضية وينتر.

السيدة وينتر (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري للمجلس على قراره عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة للمحكمة الخاصة لسيراليون. وأحضر أمام المجلس اليوم بصفتي رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون في منعطف حاسم في المراحل النهائية لولاية المحكمة. ولذلك، أود أن أكون صريحة ومباشرة بينما أوافيكم، أولا، بمعلومات مستكملة وموجزة عن حالة إجراءاتنا القانونية، قبل أن أناقش إنجازات المحكمة وأثرها على مواطني سيراليون، فضلا عن المسائل المتبقية والتحديات الماثلة أمامنا.

خلال السنوات الست الماضية، أصدر الادعاء لوائح الاتهام التي أكدتها دائرتا المحكمة ضد ١٣ شخصا. وألقي القبض على ١١ فردا وأحيلوا إلى المحكمة الخاصة. ومات اثنان أثناء الاحتجاز، وقتل آخر في ليبريا قبل إلقاء القبض عليه، وآخر لا يزال مكان تواجده غير معروف. وقد انتهينا، حتى الآن، من الإجراءات القضائية ضد ٨ من المتهمين المتبقين الذين وجهت إليهم التهم في الدائرة الابتدائية.

وجمعت المحكمة الخاصة إجراءاتها القضائية في أربع قضايا رئيسية. وجرت ثلاث من المحاكمات في فريتاون ضد قادة قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية. أما المحاكمة الرابعة – أي محاكمة تشارلز تايلور، الرئيس الأسبق لجمهورية ليبريا – فهي تجري الآن في لاهاي لدواعي أمنية.

وانتهت المحكمة الخاصة من المحاكمات الثلاث كافة في فريتاون، بما في ذلك إجراءات استئناف قضيتي قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وآلت هاتان القضيتان إلى إدانة الأفراد الخمسة جميعهم والحكم عليهم. وتفصل دائرة الاستئناف حاليا في استئناف قضية الجبهة المتحدة الثورية، وستصدر حكمها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وبعد إصدار حكم الاستئناف في قضية الجبهة

المتحدة الثورية، ستكون المحكمة الخاصة قد انتهت من جميع الإجراءات القضائية التي قامت بها في فريتاون. وفي محاكمتنا الأخيرة، أي محاكمة تايلور، أغلق الادعاء ملف القضية في شباط/فبراير من هذا العام، وبدأت هيئة الدفاع في تقديم أدلتها هذا الأسبوع. ومثلما شاهد أعضاء المجلس في نشرات الأخبار، يقف تشارلز تايلور الآن في منصة الشهود للإدلاء بأقواله دفاعا عن نفسه.

ووفقا لاستراتيجية الإنجاز المستكملة، تتوقع المحكمة الخاصة أن يصدر الحكم في قضية تايلور في تموز/يوليه ٢٠١٠، والحكم بالسجن، عند الاقتضاء، بعد ذلك بشهر. ونتوقع أنه بحلول شباط/فبراير ٢٠١١، بعد إصدار حكم الاستئناف في قضية تايلور، سنكون قد انتهينا من جميع الأنشطة القضائية للمحكمة الخاصة.

وليس من السهل التنبؤ بالمدة التي ستستغرقها المحاكمات. فالقضاة العاملون في أي محكمة يتحكمون في إجراءاتها غير أنه لا يمكنهم انتهاك حقوق الأطراف التي ينبغي الاستماع إليها. بيد أنه ينبغي أن نشير إلى أن دائرة الاستئناف تقيدت باستمرار بالجدول الزمني المخصص لها والمحدد في استراتيجية الإنجاز. ومن دواعي اعتزازي أن أذكر أن دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لم تتجاوز أبدا مدة خمسة أشهر للانتهاء من أي استئناف.

وعليه، اسمحوا لي أن أطمئن المجلس إلى استمرار التزام المحكمة الخاصة بتحقيق معالم الإنجاز السالفة الذكر على نحو شامل وفي الوقت المحدد.

ولتلك الأسباب خصوصا، تعتبر المحكمة الخاصة مثالا نموذجيا للعدالة الدولية. فقد حققت منذ إنشائها إنجازات هي الأولى من نوعها وأرست العديد من السوابق في تطوير القانون الجنائي الدولي. وأصدرت المحكمة أول حكم بشأن عدم انطباق العفو الوطني في حالة المحاكمة الدولية. وكانت أول محكمة تبت في قيود حصانة رئيس دولة في مواجهة محكمة جنائية دولية وهي أول محكمة في التاريخ تقرر أن التجنيد والاستخدام القسريين للجنود الأطفال وشن هجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة واستخدام الزيجات القسرية جرائم ضد الإنسانية، وتدين المسؤولين عن هذه الجرائم وفقا لذلك.

غير أن تأثير المحكمة الخاصة على سيراليون يتجاوز كثيرا النتائج التي توصلت إليها في قضاياها. فمن خلال جهود محددة ومتواصلة، نقلت المحكمة، الخبرة إلى أبناء سيراليون عبر عدد من البرامج، بما في ذلك بناء القدرات والتدريب بشأن تحقيقات الشرطة وإدارة القضايا والترجمة الشفوية في قاعات المحاكم وإعداد المحفوظات وحماية الشهود ومعايير الاحتجاز. وفضلا عن ذلك، فإن إقرار برلمان سيراليون لثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بالشؤون الجنسانية هي نتيجة مباشرة لعمل المحكمة بشأن القضايا الجنسانية. وستحسن القوانين الثلاثة جميعا حياة النساء في سيراليون بدرجة كبيرة.

كما أن قسم الاتصال في المحكمة، الذي يعرف بأنه درة تاجها، جعل إجراءاتنا القانونية جزءا من الخطاب والتراث الوطنيين لسيراليون. ونظمت المحكمة على مر السنين أكثر من ١٠ ٠٠٠ حدث، بما في ذلك اجتماعات عامة وبرامج إذاعية ودورات تدريبية في المدارس والقرى والمدن في أنحاء سيراليون وفي جميع أنحاء ليبريا وغينيا أيضا.

وعلاوة على ذلك، تساعد المحكمة الخاصة حكومة سيراليون، كلما أمكن، في جهودها لضمان بقاء موقع المحكمة بعد انتهاء عمل المحكمة. وحددت الحكومة عدة استخدامات محتملة للموقع، من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء مركز إقليمي للتدريب فيما يتصل بسيادة القانون وتشييد نصب تذكاري لضحايا الحرب.

وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة التي تحققت، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. وللحفاظ على المعايير الدولية والوفاء بولايتها الأصلية بنجاح، ما فتئت المحكمة الخاصة تتقيد بعدد من الالتزامات القانونية التي لن تنتهي بعد استكمال المحاكمات وإجراءات الاستئناف. وبالتعاون مع لجنة الإدارة التابعة للمحكمة، تعمل المحكمة الخاصة على تحديد ترتيب مناسب للوفاء بتلك الالتزامات المعروفة باسم المسائل المتبقية. ومن المحتمل أن تستدعي الحاجة إنشاء هيئة صغيرة ذات هيكل صغير لأدنى حد لإدارة هذه الوظائف المتبقية والقيام بها، بما في ذلك إنفاذ الأحكام وصون محفوظات المحكمة الخاصة وحماية الشهود ومساعدتهم واحتمال محاكمة المتهم الذي لا يزال طليقا أو إحالة قضيته.

ومع أنه سيتعين إيجاد آلية قائمة بذاتها للتعامل مع المسائل المتبقية في الأجل القصير، ينبغي النظر في تقاسم ساحة إدارية مع مؤسسة أخرى في الأجل الطويل، وبخاصة أن الكثير من الوظائف المتبقية التي ستضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مماثلة للوظائف المتبقية للمحكمة الخاصة. ومن شأن ذلك المساعدة في ضمان استدامة الهيئة التي ستحل محل المحكمة الخاصة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

وستظل المساعدة التي يقدمها مجلس الأمن مهمة في المستقبل مثلما كانت في الماضي. فقد تحقق الكثير من النجاح السالف الذكر للمحكمة الخاصة بفضل الدعم السخي لمجلس الأمن في العديد من المناسبات. وأود أن أعرب عن الامتنان بوجه خاص لاتخاذ المجلس للقرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦) الذي يطالب جميع الدول بالتعاون في نقل تشارلز تايلور إلى هولندا؛ والقرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥) الذي وسع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لتشمل حماية مقر المحكمة بوحدة من القوات المنغولية، والقرار ١٧٥٠ (٢٠٠٧) الذي يفوض البعثة تقديم الدعم للمحكمة الخاصة في الأنشطة التي تضطلع بها في ليبريا بموافقة حكومة ليبريا. وبالتالي، فإن المحكمة الخاصة ما زالت تعتمد على الدعم الذي لا غنى عنه من جانب مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء لاستكمال ولايتها بنجاح في الشهور المقبلة. واليوم، فإن هذا الطلب عاجل أكثر من أي وقت مضى.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن المحكمة الخاصة يجري تمويلها حاليا بتبرعات من الدول المهتمة. وعلى الرغم من جهود المحكمة لاحتواء النفقات والعمل بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، فإن الحالة المالية للمحكمة في غاية الخطورة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٩، بعث الأمين العام برسائل إلى الدول الأعضاء لإبلاغها بقلقه العميق إزاء حالتنا المالية والتماس دعمها العاجل. واستنادا إلى الأموال المتاحة حاليا، ستواجه المحكمة عجزا ماليا بحلول الأسبوع الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٩، أي بعد وقت قصير جدا من الآن. ويثير هذا العجز احتمالا حقيقيا بتوقف عملنا، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على الجهود المكثفة للمجلس لبناء السلام في سيراليون وليبريا. وسيرسل توقف الإجراءات رسالة خاطئة إلى المجتمع الدولي، الأمر الذي يعرض مكافحة الإفلات من العقاب للخطر وقد يلقي ظلالا من الشك حول التزامنا الجماعي بالعدالة الدولية. وإجمالا، فإن المحكمة ستحتاج إلى قرابة ٣٠ مليون دولار لاستكمال ولايتها بنجاح.

وأود أن أشير أيضا إلى أن مجلس الأمن يقر بنص القرار ١٨٢٩ (٢٠٠٨) بأنه ”سيلزم وضع المزيد من الترتيبات لمعالجة المسائل المتبقية“. ولأن الآليات الضرورية للتعامل مع المسائل المتبقية يجب أن تدوم ما دام الضحايا والشهود بحاجة إلى الحماية وإلى أن تنفذ الأحكام في جميع المحكوم عليهم، فإن الإبقاء على الآلية في المدى الطويل استنادا إلى التبرعات وحدها سيكون تحديا كبيرا ومستمرا.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه ثبت أن جمع التبرعات مسعى مكلف ويستغرق وقتا طويلا.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه خلال الـ ١٨ شهرا المقبلة. والأهم من ذلك، أنه يجب علينا الانتهاء من القضية الأخيرة في سيراليون، وبعد ذلك، تستبقى المرافق والعمليات في فريتاون عند حدها الأدنى شريطة أن نتمكن من نقل المدانين في الوقت المناسب إلى دولة لتنفيذ الأحكام. ولاستكمال ذلك المسعى ومساعدة البلد المضيف، يمكن توخي إنشاء صندوق استئماني.

ويجب علينا الانتهاء من محاكمة تشارلز تايلور في لاهاي، وهي مسألة مهمة جدا للحفاظ على السلام والاستقرار الهشين في غرب أفريقيا. وبدون أموال كافية، سيكون من الصعب جدا استبقاء موظفي المحكمة الأكفاء الذين قد يتركونها بحثا عن وظائف بأجور أفضل وأكثر استمرارية، الأمر الذي سيضر بالدائرة الابتدائية التي تدار بكفاءة. وأخيرا، فإنه يجب على المحكمة الخاصة إنشاء آلية للتعامل مع المسائل المتبقية، ستكون الأولى من نوعها وستكون ذات فائدة للمحاكمة الدولية الأخرى عندما تبلغ مراحلها النهائية، وبالتالي توفير نفقات كبيرة على المجتمع الدولي.

إن المحكمة الخاصة مؤسسة يمكن للمجلس أن يفخر بها. فالاجتهاد القضائي الرائد للمحكمة وأثرها على النظام القضائي في سيراليون هي إنجازات مثالية. وأنا واثقة، ومتفائلة بنفس الدرجة، من أن المجتمع الدولي سيسمح لمحكمتنا ذات الفعالية والكفاءة بإتمام ولايتها بنجاح. ولبيان أنني لست وحدي التي تعتقد أن المحكمة الخاصة تؤدي عملا يتسم بالفعالية والكفاءة، اسمحوا لي أن أتلو رسالة تلقيتها قبل بضعة أيام:

”في نيويورك

”السادة والسيدات الأعزاء:

”تفضلوا بقبول هذا التبرع الصغير للمساعدة في عمل محكمتكم. من الأهمية الحيوية أن تواصلوا عملكم المهم. أشكركم على جهودكم وأرجو أن تواصلوا القيام بعملكم. شكرا لكم.

”مرفق طيه ٢٠ دولارا للمساعدة. أعرف أنه مبلغ صغير، ولكن إذا لم تمول حكومات العالم عملكم، فليفعل الأفراد ذلك“.

أليست هذه رسالة لطيفة؟ سأحتفظ بها وآخذها إلى سيراليون، مع الورقة المالية فئة الـ ٢٠ دولار، وضعها في إطار لكي أظهر لأناسنا أنهم ليسوا وحدهم.

اسمحوا لي أن أختتم بالإعراب، مرة أخرى، عن امتناني لمجلس الأمن والدول الأعضاء على الدعم الذي تحظى به المحكمة الخاصة من الأمم المتحدة منذ إنشائها. باسم قضاة وموظفي المحكمة الخاصة، أود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا للجنة الإدارة التابعة للمحكمة الخاصة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية للمساعدة والمشورة القيّمتين المقدمتين للمحكمة الخاصة في كل الأوقات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضية وينتر على إحاطتها الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن للمدعي العام ستيفن راب.

السيد راب (تكلم بالإنكليزية): في بداية هذا العرض، أود أولا أن أكرر ما عبرت عنه الرئيسة وينتر وأشكر المجلس على قراره بعقد هذه الإحاطة الإعلامية عن المحكمة الخاصة لسيراليون.

في القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠)، استجاب مجلس الأمن لطلب جاء من حكومة سيراليون، كما أقر بالجرائم الخطيرة

التي ارتكبت بحق شعب ذلك البلد، عندما طلب من الأمين العام التفاوض على اتفاق لإنشاء محكمة خاصة مستقلة. وكان القصد هو أن تكون المحكمة نظاما قضائيا يتمتع بالمصداقية والمساءلة يمكنه أن يُحمِّل الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي المسؤولية الجنائية، وأن يسهم بذلك في إعادة السلام وصونه.

بالنسبة للضحايا – الآلاف الذين شوهوا وعشرات الآلاف الذين قُتلوا، بل ومئات الآلاف الذين تعرضوا للعنف الجنسي – توفر المحكمة الخاصة فرصة لتحقيق العدالة بمسائلة أولئك الذين يُزعم أنهم يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن هذه الجرائم.

وكما قالت الرئيسة وينتر، فقد أنجزت المحكمة الخاصة ثلاث محاكمات تشمل كل منها عدة متهمين في فريتاون. واستكملت الآن اثنتان من هذه القضايا في درجة الاستئناف، وستستكمل إجراءات الاستئناف في الثالثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويذكر الأعضاء أن آخر مرة تكلم فيها المسؤولان عن المحكمة الخاصة أمام هذه الهيئة كانت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5690)، وقلنا إن المحكمة بدأت في النظر في القضية الرابعة بتقديم الادعاء للمرافعة الافتتاحية. كانت تلك محاكمة تشارلز تايلور، رئيس ليبريا السابق.

ومنذ ذلك الحين، سافر أكثر من ٩١ شخصا، معظمهم من سيراليون أو ليبريا، إلى لاهاي ومنها للإدلاء بشهاداتهم. وقد تمكّنوا شخصيا من الإدلاء بشهاداتهم في هذه المحاكمة التاريخية لأن تواجدهم في هولندا بات ممكنا بفضل قرار مجلس الأمن ١٦٨٨ (٢٠٠٦)، الذي يسرَّ إجراء هذه المحاكمة بعيدا عن مقر المحكمة الخاصة وذلك لصالح الأمن الإقليمي.

منذ بدأ الشهود الإدلاء بشهاداتهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مضت إجراءات محاكمة تايلور بسلاسة، وعلى مستوى عال من الشفافية والكفاءة والعدالة. وشهدنا هذا الأسبوع بدء الدفاع تقديم مرافعته الافتتاحية، وتلاها صعود المتهم نفسه، الرئيس السابق تايلور، إلى منصة الشهادة لبدء الإدلاء بشهادته. وبعد ذلك، سيدلي شهود الدفاع الآخرين بشهاداتهم، مع طمأنة المتهم إلى حقه الكامل في الطعن في لائحة الاتهام التي قد تصدر ضده. ونثق بأن هذه المحاكمة ستجرى وتدار بما يسمح ببلوغ مرحلة صدور الحكم بحلول منتصف عام ٢٠١٠ والانتهاء من درجة الاستئناف في أوائل عام ٢٠١١.

وكما ذكرت الرئيسة وينتر، فإن الإجراءات القانونية في فريتاون أسفرت عن تطورات تاريخية في القانون الإنساني الدولي. ومن أشهر السوابق التي أرستها المحكمة تلك التي أقرت بأن تجنيد الأطفال – الأشخاص أقل من ١٥ عاما – في صراع مسلح جريمة دولية، وتلا ذلك، صدور إدانة – هي الأولى في التاريخ – بحق خمسة متهمين لارتكاب هذه الجريمة. وأصدرت المحكمة الخاصة أيضا أول إدانة من نوعها في تهم تتعلق بارتكاب أعمال إرهابية في صراع مسلح غير دولي. وآخر حكم صدر بحق الجبهة المتحدة الثورية اشتمل على أول اتهامات من نوعها في التاريخ تتعلق بجريمة مهاجمة حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة. وهذه مخالفة جرى تحديدها للمرة الأولى في اتفاقية عام ١٩٩٤ الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وتوجه هذه السابقة رسالة واضحة إلى مناطق الصراع في أنحاء العالم، حيثما قدمت الأمم المتحدة، من خلال دولها الأعضاء، وتقدم اليوم قوات لحفظ السلام والأمن.

وتواصل المحكمة الخاصة تقديم مساهمة كبيرة في تحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي، والجرائم القائمة على

نوع الجنس، والتي ارتكب كثير منها خلال الحرب الأهلية في سيراليون. وأصدرت المحكمة أول إدانات بتهمة الاسترقاق الجنسي، كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وأقرت أيضا أن الزواج القسري عمل غير إنساني، يشكل جريمة ضد الإنسانية وأصدرت في شباط/فبراير أول إدانة بهذه التهمة.

وبملاحقة هذه المجموعة الأوسع من الجرائم، والادعاء بأنها من أعمال الإرهاب، تمكن الادعاء من تقديم وعرض قضية توضح أن هذا العنف الجنسي ارتكب في إطار استراتيجية لترهيب السكان المدنيين والسيطرة عليهم. وفي آخر حكم صدر بحق الجبهة المتحدة الثورية، جرى ولأول مرة أيضا، تحميل المسؤولية عن ارتكاب هذه الأعمال لقادة حركة مسلحة، أيا كان بعدهم ماديا عن مكان ارتكاب هذه الأعمال، لأن ارتكاب هذه الجرائم كان جزءا من برنامج مشترك أو خطة مشتركة.

لقد ساعد عمل المحكمة على تطبيق قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، اللذين سلّما بأن حماية النساء والفتيات في الصراع المسلح يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في السلم والأمن الدوليين، وطالبا كل الأطراف بحمايتهن من العنف القائم على نوع الجنس، وشددا على المسؤولية المشتركة لوضع حد للإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن تلك الجرائم.

كل هذه الإنجازات حققتها المحكمة الخاصة لسيراليون، وهي مؤسسة تشكل شراكة بين بلد أفريقي والمجتمع الدولي. إنها محكمة ٦٠ في المائة من موظفيها سيراليونيين، ويشغل مواطنون من سيراليون مناصب رفيعة في كل جهاز من أجهزتها، ومنهم المدعي العام بالنيابة، جوزيف كامارا. إنها أيضا محكمة وضعت على رأس أولوياتها مسألة التواصل مع الشعب، في تقديمها معلومات دقيقة عن إجراءاتها للناس في كل أنحاء سيراليون، وبالنسبة لقضية تايلور، إلى ليبريا أيضا. لأنه بقدر أهمية تحقيق العدالة، بالنسبة لكل من تخدمهم المحكمة، من المهم أيضا أن يرى الناس أن العدالة قد تحققت.

وفي الوقت الذي تختتم المحكمة أعمالها، يجب أن نتناول مسألة الحاجة إلى آلية لتناول المسائل المتبقية. وذكرت الرئيسة وينتر كثيرا من هذه المسائل. اسمحوا لي أن أركز على واحدة تقع بشكل مباشر ضمن مسؤولية الادعاء.

إنها تتعلق بقضية متهم فار، هو جوني بول كوروما. وأدلى شهود في محاكمة تايلور بشهادة تفيد بأنهم سمعوا أنباء عن مقتل كوروما في ليبريا بعد فترة قصيرة من صدور لائحة الاتهام بحقه. لكن، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت، لم يتمكن الادعاء من العثور عليه والتعرف على رفاته، ولا زالت الشائعات منتشرة حول مكانه في المنطقة دون الإقليمية. كان السيد كوروما رئيس المجلس الثوري للقوات المسلحة، وشغل منصب رئيس الدولة الفعلي لمدة تسعة أشهر من عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، التي سيطر خلالها المجلس الثوري للقوات المسلحة – الجبهة المتحدة الثورية على سيراليون. وتمت محاكمة وإدانة ثلاثة قادة آخرين من المجلس الثوري للقوات المسلحة. وسيكون من غير المقبول للبلد وللعدالة الدولية أن يظهر كوروما بعد إغلاق المحكمة وألا يتحمل أمام محكمة المسؤولية عن الجرائم التي يزعم أنه ارتكبها. لذلك، يجري الادعاء مناقشات مع السلطات في سيراليون ودولتين أخريين وسيتخذ خطوات قبل أن تختتم المحكمة الخاصة أعمالها لكفالة إمكان محاكمة كوروما بعد ذلك في إطار نظام قضائي وطني.

لقد تكلمت الرئيسة وينتر عن الحاجة إلى التعاون من جانب الدول لكفالة تنفيذ أحكامنا. ومن المقبول تماما أنه يجب أن يتم تنفيذ أحكام السجن في الذين أدانتهم المحكمة في مرافق آمنة تفي بالمعايير الدولية. وأعربت حكومة سيراليون

عن رغبتها في تنفيذ هذه الأحكام خارج سيراليون. ونحن في الادعاء نتفق معها في هذا الرأي بسبب قلقنا على أمن وسلامة الشهود وموظفي المحكمة الخاصة. ولذلك، من الضروري التوصل إلى اتفاقات مع دول لتنفيذ هذه الأحكام تنص على أن الدولة المنفذة ستتحمل تكلفة رعاية السجناء أو توفير التمويل من خلال آلية المسائل المتبقية لتغطية هذه النفقات.

وهذان ليسا سوى اثنين من التحديات التي يجب التصدي لها في الفترة السابقة على اختتام أعمالنا. وتعمل المحكمة ولجنة إدارتها على اقتراحات بإنشاء آلية صغيرة جدا للتعامل مع المسائل المتبقية قد تشكل نموذجا للمحاكم الدولية الأخرى التي ستختتم عملها بعدنا.

ولئن كانت الآلية صغيرة للغاية، إلا أننا سنظل بحاجة إلى مورد مالي مأمون وأن يستمر حتى يقضي جميع السجناء الأحكام الصادرة بحقهم ويتم التغلب على جميع التحديات.

وبينما يجب تناول مسألة تمويل آلية تصريف الأعمال المتبقية في المستقبل، من المنصف القول إن الحالة المالية المباشرة للمحكمة هي الآن على مشارف الأزمة. وحتى إذا تم التعجيل بدفع كل التبرعات التي وعد بها المانحون لهذا العام – وذلك أمر لا يزال غير مؤكد، مثلما أخبرت الرئيسة المجلس – ففي هذه اللحظة، ستَنْفد الأموال الحاضرة في آب/أغسطس. حتى لو تلقت المحكمة تلك المساهمات في مطلع هذا العام، فإن أموالنا ستنفد في أوائل السنة القادمة، قبل الجولة المقبلة للتبرعات. ولن تتوفر المحكمة الخاصة على الموارد اللازمة لإنجاز عملها.

ونعرب عن بالغ تقديرنا لدعم الدول الأعضاء التي قدمت المساهمات الطوعية ومكنت المحكمة الخاصة من بلوغ هذه المرحلة، في الوقت الذي تقترب من إنجاز مهمتها. ونود جميعاً أن نعرب عن عميق امتناننا للأمين العام على الرسائل التي وجهها إلى الدول الأعضاء بالنيابة عنا، وآخرها في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي هذه المرحلة، وإذ نقر بأن مجلس الأمن غير معني مباشرة بالمسائل المالية، سنطلب بكل احترام إلى المجلس ورئيسه أن ينظرا في إمكانية حث الدول الأعضاء على إعلان تبرعها حتى يتسنى للمحكمة الخاصة الانتهاء من النظر في الاستئناف المقدم في قضية الجبهة المتحدة الثورية في فريتاون واستكمال الإجراءات القضائية التاريخية في قضية تشارلز تايلور في لاهاي.

لقد كان الدافع وراء إنشاء المحكمة الخاصة هو الجرائم الجسيمة التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في سيراليون. ونطالب بأن تحظى المحكمة بالتعاون والدعم الضروريين لإنجاز ولايتها، حتى نتمكن من إحقاق العدالة لضحايا تلك الجرائم. ومثلما تَوَخّىَ مجلس الأمن في قراره ١٣١٥ (٢٠٠٠)، سيسهم ذلك الأمر في المصالحة واحترام سيادة القانون. كما سيوجه رسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي يدعم بشدة المؤسسات التي أُنْشِئت لمساءلة المسؤولين عن هذه الفظائع، ومن ثم، ردع اقترافها في المستقبل، وبالتالي، إنقاذ آخرين مما أصاب شعب سيراليون البريء من عنف وجراح وقتل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام راب على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كواري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعي العام على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات هذا الصباح، وعلى كل ما يقومان به من عمل للمساعدة في إحقاق العدالة لشعب سيراليون. كما نود أن نرحب بممثل سيراليون في المجلس اليوم.

ومنذ آخر مرة نظرنا فيها في عمل المحكمة الخاصة، أحرزت سيراليون تقدما هاما. فقد كانت الانتخابات التي أجرتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ معلماً آخر في سجل البلد. وأظهرت أنه على الرغم من عقد من العنف، بدأت سيراليون بتوطيد سلامها وإعادة بناء مؤسساتها وتقاليدها الديمقراطية. وتجلى ذلك في إعادة ترسيخ سيادة القانون ونبذ الإفلات من العقاب. وقد اضطلعت المحكمة الخاصة بدور مركزي في تلك العملية.

والمملكة المتحدة داعم قوي للمحكمة الخاصة، لأننا بلد صديق لسيراليون. وقد جسدنا ذلك الدعم من خلال إجراءات عملية وملموسة. فنحن من بين أكبر المساهمين الماليين في المحكمة الخاصة، إذ أننا ساهمنا بنحو ٣٢ مليون دولار في عمليات المحكمة منذ عام ٢٠٠٢. كما أننا عضو نشط في اللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة هنا في نيويورك.

والمحكمة تدخل الآن المراحل النهائية من عملها. ومن الأهمية أن مجلس الأمن ينظر في عمل المحكمة في نفس الأسبوع الذي تبدأ فيه مرافعات الدفاع في محاكمة تشارلز تايلور. وهو أول رئيس دولة أفريقي يُحَاكَمُ على ارتكاب جرائم حرب. كما أنه آخر من وُجِّهَت إليه التهم من المتهمين الذين أُحِيلوا إلى المحكمة. ونحن على ثقة بأن السيد تايلور سيُحاكَمُ محاكمة عادلة وفقا لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. ونحن على استعداد لأن يكون سجن السيد تايلور في المملكة المتحدة إذا تمت إدانته.

ولأن المحكمة تدخل المراحل النهائية من عملها، مثلما قالت الرئيسة وينتر، يجب علينا أن نتناول على نحو الاستعجال إرث المحكمة والمسائل المتبقية لديها. وعلى غرار المحكمة ذاتها، فإن الآلية لتصريف المسائل المتبقية هي مخفضة القوام وفعالة من حيث التكلفة. وسيتعين على مقدمي الدعم للمحكمة النظر في كيفية تمويل تلك الآلية، وكيفية مواءمتها مع آليات المتابعة لدى محاكم دولية أخرى، والكيفية التي تقدم بها للمجتمع الدولي أفضل خدمة من حيث الاجتهاد القضائي الدولي والقيمة مقابل المال. ومن الأهمية الحاسمة بالنسبة لسلامة العملية القضائية حتى الآن كفالة الاستدامة الفعلية لوظائف آلية تصريف المسائل المتبقية.

ولا يزال من المهم، حتى في هذه المراحل النهائية، أن تواصل المحكمة عملها لتنفيذ ولايتها بأسرع وتيرة ممكنة، وأن تحقق، حيثما أمكنها ذلك، فهذا من الكفاءة والوفورات في الميزانية. وبالمثل، من الأساسي أن يكفل المجتمع الدولي حصول المحكمة الخاصة على ما تحتاجه من موارد لإنجاز عملها القيم. وقد سمعنا اليوم عن الأزمة الوشيكة في مالية المحكمة. ونحث بشدة جميع الدول الأعضاء على تقديم مزيد من المساهمات المالية المطلوبة لتمويل الفصل الأخير من عمليات المحكمة. ونحن ممتنون للدول التي تعمل مع المحكمة بشأن مسألة تنفيذ الأحكام ونقل الشهود.

وأخيرا، ينبغي لنا أن نتعهد بالدعم لكي يستمر عمل المحكمة، التي اضطلعت بدور لا غنى عنه في المساعدة على إحلال سلام مستدام في سيراليون. ونشيد برئيستها والمدعي العام وقضاتها وجميع موظفيها.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالقاضية ريناتا وينتر، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، والمدعي العام ستيفن راب، وأن أشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب تماما، حيث تنعقد في الوقت الذي تجري فيه مرافعات الدفاع في لاهاي في قضية الرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور. وتشكل تلك القضية أحد أهم إنجازات المحكمة. وبالتالي، من المفيد للغاية إبقاء المجلس على إطلاع بشأن عمل المحكمة الخاصة.

وقد اجتازت سيراليون أوقاتاً عصيبة في تسعينات القرن الماضي. ويسرنا كثيرا أن نرى الآن البلد الذي مزقته الحرب يخرج من تلك الفترة الصعبة ببوادر واعدة للسلام والاستقرار. ولذلك نشيد بشعب البلد وقيادته السياسية على ما أبدياه من صمود وما اتّخَذاه من خطوات جريئة صوب الوحدة والمصالحة. وعلاوة على ذلك، نقدر تقديراً بالغاً أيضا الدور الهام الذي اضطلعت به المحكمة الخاصة في جهودها لإنهاء الإفلات من العقاب وإحراز التقدم بشأن سيادة القانون في سيراليون.

والواقع أن المحكمة الخاصة أنجزت منذ إنشائها عملا يثير الإعجاب لتحقيق ذلك الغرض، ولم تسهم في السلام والوئام الوطنيين فحسب بل في الاستقرار والتفاهم الإقليميين أيضاً. وفي هذا الصدد، نتفق مع الرئيسية وينتر في أن المحكمة الخاصة لسيراليون نموذج مثالي للعدالة الدولية. وكما أشارت إلى ذلك، فإن أوجه السبق والسوابق التي أرستها المحكمة في تطوير القانون الجنائي الدولي تستحق أن نشدد عليها كافة.

وبعبارات أكثر تحديدا، أود أن أهنئ المحكمة الخاصة أيضا على إنجازاتها الهامة في عام ٢٠٠٨، مثل الانتهاء من اثنتين من المحاكمات الأربع، وهما، قضية المجلس الثوري للقوات المسلحة وقضية قوات الدفاع المدني. ونأمل أن قضية الجبهة المتحدة الثورية سيتم الانتهاء منها أيضا قريبا من خلال إصدار حكم الاستئناف. وبالنظر إلى أهمية القضية المتعلقة بالرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور، نعتقد أن مواصلة العمل القيم للمحكمة الخاصة قد تزداد أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى، لأن محاكمة تشارلز تايلور، التي استأثرت بالاهتمام في جميع أنحاء العالم، ستشكل نقطة تحول في الجهود الدولية لإنهاء الإفلات من العقاب.

والواقع أن إجراء عملية محاكمة عادلة وفعالة في كل قضية من القضايا الأربع التي تناولتها المحكمة الخاصة سيوجه رسالة واضحة إلى كل المعنيين. ونأمل أنه سيثني عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد البشرية في جميع أنحاء العالم. وبالفعل، لا بد أن يعلم كل من يرتكبون مثل هذه الجرائم أهم سَيُسَاءَلُونَ أمام المجتمع الدولي عَمَّا اقترفت أيديهم.

ونعتقد أن المحكمة الخاصة لسيراليون ستنجز عملها بنجاح في حدود الجدول الزمني الذي حددته رئيسة المحكمة والمدعي العام لديها. ونرى أن النجاح في إنجاز العمل أهم من مجرد التقيد بالمواعيد النهائية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي أن نتصف بالمرونة للسماح للمحكمة بالوقت الذي تحتاجه، مع مراعاة متطلبات المهام قيد الإنجاز. وعلاوة على ذلك، فإن الإنجاز الفعال لعمل المحكمة يرتهن أيضاً بتوافر الموارد الضرورية.

وفي هذا السياق، فإن استمرار مساهمة المجتمع الدولي ينبغي أيضا اعتباره عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية الإنجاز. وتركيا، من جانبها، تقدم للمحكمة الخاصة تبرعات مالية بصفة مستمرة منذ إنشائها.

وأخيرا، فإن المحكمة الخاصة لسيراليون سترسي سابقة أخرى بكونها أول محكمة دولية تنشئ آلية معنية بالمسائل المتبقية. وهذا أمر جدير بالذكر أيضا عندما نتكلم عن استراتيجية الإنجاز. ونعتقد أن هذه الآلية المعنية بالمسائل المتبقية قد تشكل مثالا يمكن للمحاكم الدولية الأخرى أيضا أن تحذو حذوه.

وختاما، نشكر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعي العام لها على عملهما القيم للغاية ونتمنى لهما كل نجاح في مداولاتهما المستقبلية.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب برئيس المحكمة الخاصة ومدعيها العام وأن أعرب عن الامتنان لهما لإطلاعهما مجلس الأمن

على آخر المعلومات عن التقدم الكبير المحرز في تنفيذ ولاية المحكمة. ونقدر التزامهما الشخصي بتنفيذ هذه الولاية.

إن إنشاء المحكمة، الذي فتح آفاقا جديدة في العدالة الجنائية الدولية، واجتهاداتها القضائية وإنجازاتها يمثل إسهاما قويا في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون على مستوى العالم. وما برحت المحكمة تبين ألا تناقض بين السلام والعدالة.

وقد تحقق إنجاز مهم في وقت سابق من هذا العام بإدانة زعماء الجبهة المتحدة الثورية عن الفظائع التي ارتكبت أثناء الحرب الأهلية في سيراليون، الأمر الذي وجه رسالة قوية ضد الإفلات من العقاب في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وكرواتيا تواصل متابعة محاكمة تشارلز تايلور في لاهاي عن كثب. ونحن نقدر جهود التوعية المكثفة التي تبذلها المحكمة. وتمثل هذه الجهود، إلى جانب مشاريعها لبناء القدرات، وسيلة ممتازة لا لنشر الوعي بمهمة المحكمة وفهمها فحسب، ولكن أيضا للحفاظ على تراثها والإسهام بالتالي في السلام والاستقرار الدائمين في سيراليون وفي منطقة غرب أفريقيا.

ومع اقتراب العمليات في فريتاون من نهايتها، نفهم أنه لا تزال هناك تحديات معينة. فالتمويل ما زال مسألة بالغة الأهمية للمحكمة في هذه المرحلة. وتتمثل إحدى المسائل العالقة الملحة في ضمان الترتيبات الملائمة والتمويل لتنفيذ الأحكام، ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذتها المحكمة ولجنة الإدارة التابعة لها لمعالجة هذه المسائل.

كما نفهم أن استمرار الدعم الدولي أمر لا غنى عنه لاستكمال عمل المحكمة بصورة منظمة، وهو بدوره أفضل ضمانة لصون تراثها المستمر. وبوصف المحكمة الخاصة مؤسسة مخصصة، فإنها ستفتح مرة أخرى آفاقا جديدة في مجال العدالة الدولية لأنه يتعين عليها إيجاد حلول لدعم المهام المتبقية لها مع احترام المعايير الدولية في كفالة استمرار حماية حقوق الإنسان للأفراد المتأثرين بعملها. ونحن ندعم جهود المحكمة بهذا الخصوص.

وتقدر كرواتيا بشدة فرصة التشاور مع ممثلي المحكمة في سياق المناقشات الجارية داخل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن والذي يعكف حاليا على دراسة خيارات لإنشاء آليات معنية بالمسائل المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتأمل كرواتيا في استمرار هذا التبادل الذي سيكون بالقطع ذا فائدة للجانبين وفي مصلحتهما المشتركة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، القاضية ريناتا وينتر، والمدعي العام، السيد ستيفن راب، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. واسمحوا لي أن أعرب عن اعتزازنا بأن تترأس تلك المحكمة الهامة مواطنة نمساوية، تميزت في السابق بوصفها قاضية دولية في كوسوفو.

إن النمسا ملتزمة منذ أمد بعيد بدعم جهود تعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان وإنهاء إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب والإسهام في هذه الجهود. وبالتالي، فإن وفد بلدي يثني بشدة على جهود المحكمة الخاصة من أجل تقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت أثناء الصراع المسلح في سيراليون منذ عام ١٩٩١ إلى العدالة، بمن فيهم رئيس ليبريا السابق تشارلز تايلور الذي ألقي القبض عليه في ربيع عام ٢٠٠٦.

وعمل المحكمة ذو أهمية حيوية لضمان المساءلة وتعزيز المصالحة وبناء السلام واستعادة سيادة القانون في سيراليون. فالمحكمة الخاصة تضطلع بدور رائد في مكافحة

الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون على المستويين الدولي والوطني على السواء. وكما أشارت الرئيسة والمدعي العام بالفعل، فإن الأحكام التي تصدرها المحكمة تسهم إسهاما كبيرا في تطوير القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتجنيد واستخدام الجنود الأطفال والزيجات القسرية. وكما قال المدعي العام، من المهم ملاحظة أن محامين من سيراليون يضطلعون بدور مهم جدا في هذه التطورات.

وعلى المستوى الوطني، تساعد أنشطة المحكمة، بما في ذلك برامجها لبناء القدرات والتوعية، على تعزيز نظام العدالة في سيراليون. غير أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا المجال.

وكما بينت الرئيسة وينتر اليوم، فإن المحكمة الخاصة تواجه عددا من التحديات المهمة. أولا وفي المقام الأول، فإن الحالة المالية الخطيرة جدا للمحكمة تبعث على القلق بشدة. فكما هو معروف، تمول المحكمة حصريا عن طريق التبرعات وستنفد الأموال المتاحة حاليا، حسبما قيل، في موعد أقصاه أوائل آب/أغسطس. ونحن ننضم إلى الرئيسة وينتر في ندائها العاجل الموجه إلى جميع الدول للمساعدة في تخفيف الحالة المالية البائسة للمحكمة. وقد قدمت حكومة النمسا تبرعات للمحكمة مرارا وكان آخرها بعد النداء الذي وجهه الأمين العام في آذار/مارس.

ثانيا، تبذل المحكمة كل ما في وسعها لاستكمال استراتيجيتها للإنجاز والانتهاء من عملها، بما في ذلك قضية تايلور، في أقرب موعد مع الحفاظ على جميع معايير المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة إلى جانب بذل جهود فعالة للتوعية في أوساط السكان المحليين في المنطقة. والنمسا تؤيد هذه الجهود تماماً وتثمن التقديرات التي تفيد بأنه سيتم الانتهاء من جميع الأنشطة القضائية للمحكمة بحلول شباط/فبراير ٢٠١١.

وأخيرا، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن عمل المحكمة الخاصة لن ينتهي بمجرد استكمال القضية الأخيرة، ولكن سيتعين أداء عدد من الوظائف المتبقية، كما قيل، حتى بعد إغلاق المحكمة. وبوصف النمسا رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن والذي يتعامل مع المسائل المتبقية للمحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، فإنها تتابع عن كثب شديد المناقشات الجارية في المحكمة الخاصة وفي لجنة الإدارة التابعة لها بشأن إنشاء هيئة صغيرة لتحل محل المحكمة لإدارة وإنجاز هذه الوظائف المتبقية، بما في ذلك تنفيذ الأحكام وصون المحفوظات وحماية الشهود والمحاكمة المحتملة لجوني كوروما الذي ما زال مطلق السراح أو إحالة قضيته.

وفي هذا السياق، تؤيد النمسا أيضا اقتراح إنشاء صندوق استئماني لتغطية تكاليف إعالة سجناء المحكمة الخاصة ليتسنى تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم في دول ملائمة لتنفيذ تلك الأحكام. وعلى الرغم من وجود عدد من الاختلافات القانونية والعملية بين المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمتين المخصصتين، فإننا نواجه أساسا نفس التحدي، ألا وهو إغلاق محكمة جنائية دولية، وهي مهمة تبدو، حسبما قال البعض، أكثر تعقدا بكثير من إنشاء محكمة جديدة. ونحن على أهبة الاستعداد لزيادة تكثيف الحوار وتبادل الآراء غير الرسميين بين أعضاء الفريق العامل والمحكمة الخاصة ولجنة الإدارة التابعة لها.

وختاما، أود أن أشكر رئيس المحكمة الخاصة والقضاة والمدعي العام والمسجل وجميع موظفي المحكمة على جهودهم الدؤوبة باسم العدالة الدولية، وأن أؤكد مجددا استمرار تعاون النمسا مع المحكمة الخاصة ودعمها لها.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود الترحيب بالقاضية ريناتا وينتر، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، وستيفن راب، المدعي العام للمحكمة، في المجلس اليوم وأن أشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين. تود حكومتي تهنئتهما على الإنجازات الرائعة التي حققتها المحكمة حتى اليوم. وأود أيضا أن أرحب بممثل سيراليون في المجلس.

تأتي الإحاطتان الإعلاميتان اليوم في منعطف حاسم إذ تكمل المحكمة المرحلة النهائية من ولايتها. ولا يزال الاستكمال الناجح لعمل المحكمة وإنشاء آلية قادرة على البقاء لمعالجة المسائل المتبقية أولوية بالنسبة للولايات المتحدة.

لقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور أساسي في إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون وكانت أكبر الداعمين الماليين لها. ومنذ إنشاء المحكمة في عام ٢٠٠٢، تبرعت الولايات المتحدة لها بأكثر من ٦٠ مليون دولار. ونرحب بالدعم المالي الكبير الذي تمتعت به المحكمة في الماضي، ونشجع كل الدول الأعضاء على دعم المحكمة للمساعدة في كفالة إحقاق العدالة وعدم التسامح مع الإفلات من العقاب وأن تتمكن سيراليون والمنطقة من إدامة المساءلة والسلام والأمن في الأعوام القادمة. ويجب دعم المحكمة كي تتمكن من إنجاز ولايتها.

كانت حكومة سيراليون شريكا قويا وملتزما في عمل المحكمة. واضطلعت المحكمة أيضا بدور أساسي في المساهمة في إحلال السلام والاستقرار في سيراليون عبر إنشاء عملية قضائية شفافة ومستقلة. وعندما تغلق هذه المحكمة، ستكون قد وضعت بفعالية نهاية لفصل في تاريخ سيراليون.

وتدعم الولايات المتحدة تماما جهود المحكمة لنقل معرفتها المؤسسية إلى السلطات في سيراليون. ونرى أنه من المهم لعملية التطور الديمقراطي الجارية في البلد أن تستوعب كل دروس الماضي بالكامل، والمحكمة الخاصة لديها الكثير لتقدمه في هذا الصدد. وبعد إكمال ولاية المحكمة، سيواصل المجتمع الدولي، بالطبع، جهوده لدعم بناء السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل في سيراليون.

والولايات المتحدة تقدّر أيضا فرصة الاضطلاع بدور في لجنة إدارة المحكمة الخاصة. ونثني على عمل الرئاسة الكندية. ونشيد أيضا بعمل موظفي المحكمة في تقييم خيارات آلية المسائل المتبقية، ونثمن جهودهم لتقليل النفقات وتحسين كفاءة عمليات المحكمة. وما فتئت الولايات المتحدة ملتزمة بوضع آلية ذات كفاءة وفعالية من حيث التكاليف للتعامل مع المسائل المتبقية.

وختاماً، نشكر مرة أخرى رئيسة المحكمة والمدعي العام والمسجل بالنيابة وموظفي المحكمة على تفانيهم والتزامهم. لقد فتحت المحكمة آفاقا جديدة في مجال القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك الإقرار بأن تجنيد الأطفال جريمة دولية وأن الاسترقاق الجنسي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وأسست تراثا قويا بمكافحة الإفلات من العقاب والعمل من أجل تحقيق العدالة لشعب سيراليون.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر بإخلاص القاضية ريناتا وينتر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، والمدعي العام ستيفن راب، على إحاطتيهما الإعلاميتين إلى المجلس عن أنشطة المحكمة الخاصة لسيراليون وبشكل خاص تنفيذها لاستراتيجية الإنجاز. ويرحب الوفد الفييتنامي أيضاً بحضور ممثل سيراليون في جلسة اليوم.

تتابع فييت نام عن كثب وبارتياح الإنجازات المتواصلة لحكومة سيراليون في تنفيذ جدول أعمالها لتوطيد السلام وتعزيز التعافي الاقتصادي. وأقر بتلك الإنجازات التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة

المتكامل في سيراليون (S/2008/281). وفي هذا السياق، ثبت أن إنشاء وتشغيل المحكمة الخاصة لسيراليون كان مساهمة إيجابية في إقرار السلام والأمن في البلد.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمحكمة الخاصة على المحاكمات التي تمت وتلك الجارية، والسوابق المهمة التي أرستها المحكمة في القانون الجنائي الدولي. ونتابع باهتمام بالغ بلورة وتنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الخاصة، بما في ذلك إنشاء آلية المسائل المتبقية. وستكون هذه الأمور مبادئ توجيهية مفيدة لأعضاء مجلس الأمن عند نظرهم في مسائل مماثلة تتعلق بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الأخريين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

السيد شيرباك (روسيا الاتحادية) (تكلم بالروسية): باسم وفد الاتحاد الروسي، أود أن أشكر قيادة المحكمة الخاصة على الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، وأن أنوه بالمساهمات الهامة لهذه المؤسسة في مكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب أيضا بوجود ممثل سيراليون في جلسة اليوم.

قامت المحكمة الخاصة، منذ إنشائها بعمل جاد لمحاكمة أفراد ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وتراكمت لديها خبرة قيمة، وفي بعض الجوانب فريدة، في مجال العدالة الجنائية الدولية. وأثبتت المحكمة فعاليتها برغم الصعوبات المالية التي تواجهها.

ولا يقل من حيث الأهمية إسهام المحكمة الخاصة في تعزيز الاستقرار في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية عموما، وتشمل المهام الحاسمة الأهمية في ذلك الصدد مساعدة مؤسسات الدولة في البلد وبصفة خاصة في مجال العدالة والأمن، وحل المشاكل المتعلقة بإدماج المقاتلين السابقين في الحياة السلمية.

وبرهنت أنشطة المحكمة الخاصة على أن العدالة والمصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع ينبغي ألا يتعارضا، بل يمكن أن يكمل أحدهما الآخر في عملية بناء السلام. ونرحب بقوة الدفع في إجراءات المحكمة الخاصة ونحن نقترب من الموعد النهائي لإنجاز عملها. وحتى الآن، تم النظر بشكل كامل في قضيتين رئيسيتين، بحيث يمكن التركيز على المحاكمات المتبقية. وأكثر هذه القضايا تعقيدا وحساسية سياسية هي، عموما، محاكمة السيد تشارلز تايلور، رئيس ليبريا السابق. ونحن نتابع عن كثب التطورات في هذا الصدد.

ونحيط علما بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة بالنسبة للآلية التي ستقيمها للمسائل المتبقية، والتي نرى أنها ستكون هيكلا مؤقتا صغيرا وفعالا من حيث التكاليف.

وفي الختام، ننوه بإنجازات المحكمة الخاصة في التواصل مع الجمهور العام في ما يتعلق بأنشطتها، وبجهودها لبناء قدرات قضائية ولإنفاذ القانون في سيراليون. وفي رأينا، فإن المشاريع التي بدأتها المحكمة الخاصة في ذلك الميدان عنصرا هاما في تراث هذه المحكمة في المستقبل لو نفذت بنجاح.

السيد كودوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أود أن أتوجه بالشكر إلى القاضية ريناتا وينتر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، والسيد ستيفن راب، المدعي العام لها، على المعلومات المفيدة للغاية التي قدماها لنا حول الإجراءات القضائية في المحكمة واستراتيجيتها للإنجاز. ونرحب بيننا بممثل سيراليون.

إن المحكمة الخاصة التي أُنشئت، لإلقاء الضوء على كل الجرائم والفظائع والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، وبالتالي مكافحة الإفلات من العقاب في بلد عانى لسنوات عديدة من الحرب الأهلية، قد نجحت في إدماج نفسها في

الساحة المؤسسية في سيراليون وفي الإسهام بصورة رئيسية في عملية المصالحة وإعادة البناء وإقامة سلام دائم في ذلك البلد. ولهذا فإنني شأن المتكلمين السابقين، أود أن أتوجه بالتهنئة إلى المحكمة على النتائج التي حققتها برغم الصعوبات من كل نوع – وخاصة الصعوبات المالية – التي تواجهها. ونغتنم هذه الفرصة لكي نوجه تحية إلى سيراليون حكومة وشعبا على التعاون مع المحكمة، فبغير هذا التعاون ما كان يمكن تحقيق تلك النتائج. ونرحب بتعاون دول غرب أفريقيا، ونحن أيضا ممتنون للبلدان والمؤسسات التي قدمت دعما ماليا أساسيا لعمل المحكمة.

وعلى الصعيد السياسي، حققت سيراليون تقدما ملحوظاً بفضل تصميم شعبها ودعم منطقتها دون الإقليمية، وخاصة اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والدعم الكبير الذي قدمه المجتمع الدولي برمته، وهو ما ساعد على انضمام سيراليون إلى لجنة بناء السلام. وبوركينا فاسو، بوصفها عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تؤمن بإمكانية تحقيق استقرار دائم في ذلك البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم المحكمة الخاصة لسيراليون، لا سيما في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون السيدة ريناتا وينتر والمدعي العام ستيفن راب، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. إن الوقت مناسب تماما لهاتين الإحاطتين الإعلاميتين إلى مجلس الأمن، نظرا لبدء مرافعة الدفاع في قضية تشارلز تايلور في ١٣ تموز/يوليه، وفي ضوء التقدم المحرز في نظر القضايا الأخرى منذ الإحاطات الإعلامية السابقة، المقدمة في عام ٢٠٠٧. وأرحب كذلك بوجود ممثل سيراليون في المجلس اليوم.

إن اليابان ملتزمة بقوة بتحقيق العدالة وسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، وتعتقد أن المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة تؤدي دورا هاما في هذا الغرض، ولذا، فإننا نواصل بذل قصارى جهدنا للإسهام في أنشطة مختلف المحاكم الجنائية.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعم اليابان القوي لأنشطة المحكمة الخاصة لسيراليون. وقد أنشئت هذه المحكمة الخاصة في بلد ارتكبت فيه جرائم خطيرة. ومع أن قضية الرئيس السابق تشارلز تايلور قد تعين أن تجرى وقائعها في لاهاي لعدة أسباب، فإن قرب المحكمة الخاصة إلى شعب سيراليون وبرامجها الفعالة للاتصال ساعدت على أن تحظى بتفهم وقبول المتأثرين. وهذه السمة الفريدة للمحكمة الخاصة جديرة بالذكر وتوفر دروسا هامة للمحاكمات التي قد تجرى في المستقبل للجرائم الخطيرة المرتكبة في حالات الصراع.

وتقدر اليابان تقديرا عاليا جهود القضاة والمدعين العامين والمسجلين الذين قدموا مساهمة كبيرة في التقدم الهام المحرز حتى الآن. كما أننا نقدر الجهود التي لا تكل للجنة الإدارة برئاسة كندا، التي عالجت عددا من المصاعب التي واجهتها المحكمة. وتأمل اليابان بقوة أن الجهود المستمرة للمحكمة الخاصة والدول المساهمة ستمكن المحكمة من التغلب على التحديات المالية الحالية وأن تنجز ولايتها بنجاح.

وقد أدت المحكمة الخاصة لسيراليون دورا رائدا في التصدي لتحديات قانونية وعملية غير مسبوقة. والمسألة المتعلقة بالمهام المتبقية بعد انتهاء المحاكمات في المحاكم المخصصة تمثل تحديا غير مسبوق آخر يجب أن تعالجه المحكمة الخاصة قبل أن تفعل ذلك المحاكم الدولية الأخرى. وعلى الرغم من وجود اختلافات هامة فيما بين المحكمة الخاصة

والمحاكم الأخرى، فإن اليابان تأمل أن توفر خبرة المحكمة الخاصة لسيراليون دروسا مفيدة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن هذه المسألة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك، على غرار الأعضاء الآخرين، أن تشكر رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، السيدة ريناتا وينتر والمدعي العام ستيفن راب، على المعلومات المفصلة التي قدماها إلى المجلس عن عمل المحكمة الخاصة والنجاحات والتحديات الماثلة. كما أننا نرحب بوجود ممثل سيراليون في المجلس.

وتمثل المحكمة الخاصة لسيراليون نموذجا هو الأول من نوعه ومثالا يحتذى في ميدان العدالة الجنائية الدولية. وقد قدمت إسهامات كبيرة في تطوير الفقه القانوني الدولي واتخذت قرارات ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نسلم بأن أهم عمل قامت به المحكمة الخاصة هو التأثير الإيجابي للغاية لعملها على الشعب في سيراليون، أولا، لأنها بينت لذلك الشعب بدون أدنى شك أسوأ الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، التي وقعوا ضحية لها خلال معظم سنوات العقد السابق، لن تظل بدون عقاب. وأعادت التأكيد مرة أخرى على النظرية القائلة أنه إذا كان للسلام والمصالحة أن يتحققا، لا بد أن يقترنا بالعدالة.

ثانيا، اضطلعت المحكمة الخاصة بعمل أساسي على المستوى الوطني، ونأمل أن يتجاوز ذلك العمل الحدود الوطنية من خلال بناء ثقافة تقوم على المناقشة ومنع وقوع أخطر الجرائم، وكذلك لتعزيز القدرات المؤسسية في سيراليون على أساس نظام للعدالة الجنائية يتماشى مع المعايير الدولية. وبإيجاز، فإن عمل المحكمة الخاصة لسيراليون أسهم إسهاما حاسم الأهمية في الانتقال إلى السلام وسيادة القانون وكان أساسيا في الجهود الجارية لكفالة المصالحة الوطنية وإعادة البناء.

لقد استمع وفد بلدي باهتمام إلى المعلومات المقدمة للمجلس بشأن إنجاز جميع الإجراءات القانونية للمحكمة في فريتاون بحلول تشرين الأول/أكتوبر القادم. ونتابع كذلك المحاكمة الجارية في لاهاي للرئيس السابق لليبريا، تشارلز تايلور. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، وإذ نعرب عن امتناننا الشديد للمحكمة الخاصة لسيراليون، من الأهمية بمكان أن نبرز إسهامها الهائل في تطوير العدالة الدولية من خلال وضع حدود لحصانة رئيس دولة يمثل أمام محكمة دولية.

وقد قدمت لنا الرئيسة وينتر كذلك تقديرات في إطار استراتيجية الإنجاز المعتمدة مؤخرا من جانب لجنة الإدارة للمحكمة الخاصة لإنهاء الأنشطة القانونية للمحكمة. كما أنها حددت بعض التحديات التي ستواجهها المحكمة فيما يتعلق بمهامها المتبقية، مثل إدارة المحفوظات وحماية الشهود، وتنفيذ الأحكام، في جملة أمور. وما من شك في أن هذه المهام والأعباء لا بد أن تحظى بدعم المجتمع الدولي.

وفي الوقت ذاته، أحاط وفدي علما بالاحتياجات العاجلة التي تواجهها المحكمة الخاصة، لا سيما ما يتعلق بتمويل أنشطتها. والمكسيك تدعم عمل المحكمة الخاصة لسيراليون وخصوصا في ضوء النتائج التي حققتها. وخلال السنوات القليلة الماضية، قدم بلدي تبرعا متواضعا لتمويل عمل المحكمة. وكان ذلك نتيجة لجهد كبير من جانب الحكومة المكسيكية، ولكن ذلك قد تم عن اقتناع بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بارتكاب أخطر الجرائم ضد الإنسانية.

ومرة أخرى، تشكر المكسيك الرئيسة وينتر والمدعي العام راب على حضورهما أمام المجلس في وقت مناسب تماما،

ونؤكد لهما أن المكسيك ستواصل متابعة التطورات في عمل المحكمة باهتمام بالغ.

السيدة تشين بيجي (الصين) (تكلمت بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيسة وينتر والمدعي العام راب من المحكمة الخاصة لسيراليون على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود كذلك أن نرحب بوجود ممثل سيراليون في هذه الجلسة.

ولقد أحطنا علما بحقيقة أنه طوال العامين الماضيين، واصلت المحكمة الخاصة إحراز تقدم في عملها، بما في ذلك اختتام المحاكمة في قضيتين. وهذا يعني أنه لا تزال هناك قضيتان فحسب يتعين إنجازهما. ونحن نعرب عن تقديرنا للتقدم المحرز. وفيما تقترب المحاكمات وقضايا الاستئناف من نهايتها، باتت الأهداف الواردة في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الخاصة قريبة المنال. ويسرنا أن نلاحظ أن الأنشطة القضائية للمحكمة الخاصة يمكن اختتامها في أوائل عام ٢٠١١. ونحن نتطلع إلى ذلك.

إن الصين تؤيد دوما عمل المحكمة الخاصة. ونحن نتوقع أن تواصل المحكمة عملها على نحو فعال بالنسبة إلى كل من المحاكمات وقضايا الاستئناف، وأن تتناول بنجاح مسائل إرثية بطريقة مناسبة وفعالة، وأن تحقق الأهداف المنصوص عليها في استراتيجيتها للإنجاز على النحو المناسب وفي حينه. ونأمل من البلدان القادرة على ذلك أن تواصل دعم المحكمة الخاصة بغية مساعدتها في التغلب على الصعوبات التي تواجهها، وإعانتها على تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز بفعالية.

السيد قويدر (الجماهيرية العربية الليبية): أنضم إلى من سبقني في شكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون القاضية ريناتي وينتر، والمدعي العام للمحكمة السيد ستيفن راب.

كما لا يفوتني الترحيب بوجود ممثل سيراليون معنا في هذه الجلسة.

نشكر محكمة سيراليون رئيسا ومدعيا عاما على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين، وأيضا على العمل المتميز الذي قاما به مع قضاة وطاقم المحكمة. سيسجل التاريخ دون شك لهم جميعا إثراء القانون الجنائي والإنساني الدولي في عدة جوانب هامة.

لقد بينت الإحاطات الإعلامية أمس أمام الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس، مجموعة من الأنشطة التي قامت بها المحكمة وتظهر تقدما ملحوظا صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز مع مراعاة أصول المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين. إننا ندعم ما اتخذته المحكمة ولجنة إدارتها من إجراءات لا سيما خلال النصف الأول من هذه السنة تعلق الأمر بتعديل قواعد الإجراءات والإثبات، أو دعم طاقم المحكمة أو تحديث مواعيد استراتيجيات المحاكمات والاستئناف.

ومع كل ما أنجز ما زال الأمر يقتضي في نظرنا، وعلى ضوء ما جاء في الإحاطات الإعلامية وفي رسالة الأمين العام التزام الدول القادرة باتخاذ خطوات ملموسة تدعم المحكمة ماديا وبشريا.

إننا نثمن ما ذكرته القاضية رئيسة المحكمة حول علاقة المحكمة وتأثيراتها الهامة على النظام القانوني والقضائي في سيراليون. ولقد واصلت بلادي الدعوة، خلال تناول المحاكم الجنائية الخاصة، إلى تعزيز قدرات السلطات القضائية الوطنية. ونكرر اليوم هذه الدعوة بهدف تمكين مؤسسات القضاء الوطني من مواصلة أعمال مجمل المحاكم الجنائية الخاصة بعد انتهائها، وذلك في إطار التزام كامل بمبادئ وإجراءات المحاكمة العادلة. هذا يكفل احترام مبدأ المساواة ويعزز سيادة القانون في الدول المعنية، ويؤمن حيازتها

لمحفوظات تتجاوز أهميتها الإجراءات القضائية إلى تاريخ هذه الدول والمصالحة الوطنية فيها. لقد تغيرت الظروف، ويمكن اليوم لمؤسسات القضاء الوطني في الدول المذكورة، حيث ارتكبت الجرائم وحيث توجد الأدلة والشهود، أن تتناول بمهنية أية مسائل عالقة بدعم ومساعدة المجتمع الدولي.

إن حرصنا وحرص محكمة سيراليون على إنجاز أعمالها في إطار استراتيجية الإنجاز يفرض علينا تمكينها من تحديد وفي أقرب وقت الترتيبات المتعلقة بإرثها من خلال آلية محددة المهام والموارد.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر السيدة ريناتي وينتر، رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، والسيد ستيفن راب، مدعي عام المحكمة على عملهما. إن خطورة الجرائم المرتكبة خلال الحرب الأهلية استدعت ردا يتناسب مع أعمال العنف. وتمثلت المسألة في مكافحة الإفلات من العقاب للذين ارتكبوا تلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. لهذا السبب ومنذ إنشاء المحكمة عام ٢٠٠٢، تعمل فرنسا على توفير الدعم السياسي الكامل لأنشطة هذه المحكمة الجنائية التي أنشأها معا حكومة سيراليون والأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، إن محاكمة تشارلز تايلور مثال جيد لأنها المحاكمة الأولى لرئيس دولة كان يشغل سدة الرئاسة واتهمته هيئة قضائية دولية. ومحاكمته التي دخلت للتو مرحلة الدفاع تجري متابعتها بلهفة ليس في سيراليون فحسب، وإنما أيضا في ليبريا بصورة خاصة. وهذا يبين التداخل المأساوي الحاصل في تاريخ هذين البلدين في بعض الأحيان وهشاشة الوضع القائم ولا سيما في ليبريا – وهي هشاشة لا يمكن التصدي لها إلا على أيدي الليبريين أنفسهم.

وفي هذا السياق، جدير بالذكر أن الأمم المتحدة نجحت في اعتماد نهج ذي توجه إقليمي: في سيراليون، المحكمة الخاصة تحرسها كتيبة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وينبغي لذلك أن يشجعنا على مواصلة السير على هذا الطريق، بما في ذلك تحويل وجود الأمم المتحدة في سيراليون إلى مكتب متكامل يرتبط بالنهج الشامل الذي تدعو إليه لجنة بناء السلام داخل سيراليون.

ومن الإحاطات الإعلامية التي جرى تقديمها اليوم، أفهم أن المحكمة الخاصة لسيراليون ستنجز عملها بحلول عام ٢٠١١ على أبعد تقدير. لذلك ينبغي للمجلس أن يعرب عن رأيه قريبا تجاه استراتيجية المحكمة للإنجاز. وفي ذلك الصدد، تأمل فرنسا أن تكون الاستراتيجية النهائية مستدامة ماليا. وينبغي لنظام محكمة سيراليون أن يرتبط ارتباطا وثيقا بذلك وينبغي أن يؤدي دوره الكامل في تأدية ما يتبقى من مهام. وبالمثل، يمكن لبلدان أخرى أن توفر الدعم حتى يتسنى لمن تصدر المحكمة الخاصة أحكاما بحقهم أن يقضوا مدة عقوبتهم على أراضي هذه البلدان.

السيد غيليرمي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر للسيدة ريناتا وينتر، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، والمدعي العام ستيفن راب على حضورهما معنا وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين. ولا بد أن يفخر هذا المجلس والمجتمع الدولي بعمل المحكمة الخاصة لسيراليون والنهج الذي تتبعه.

إن هذه المحكمة في الطليعة. وكانت أول محكمة تنشأ بنموذج من المسؤوليات المشتركة، بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة وإحدى الدول الأعضاء فيها – وهي سيراليون. ومع ذلك، أساسا أول خطوة يتخذها ذلك البلد في مكافحته للإفلات من العقاب والمساءلة عن الجرائم الخطيرة التي هزت قسوتها المفرطة البشرية.

وكما وصفتها القاضية وينتر ببلاغة، أرست المحكمة الخاصة لسيراليون سوابق في مجالات عدة. وكانت اجتهاداتها

القضائية أول من طور مبدأ عدم تطبيق العفو في المحاكمات الدولية ووضع قيود على حصانة رؤساء الدول أمام محكمة جنائية دولية، وكانت أول من اعترف بأن استخدام الجنود الأطفال جريمة دولية. إن إرثها الثمين في العدالة الجنائية الدولية والقانون الدولي يستحق اعترافنا به وثناء المجتمع الدولي عليه.

والآن، فهي أول محكمة تنجز إجراءاتها القضائية وتنشئ آلية للمسائل المتبقية ستستمر بعد أن تغلق أبواها. ستكون مثالا تقتدي به محاكم أخرى. وفي هذا الصدد، نعترف بالحاجة إلى أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل الإنجاز وضمان العدالة للضحايا.

وآخر محاكمة، التي تجري منذ تشرين الأول/أكتوبر، هي محاكمة رئيس ليبريا السابق، تشارلز تايلور، التي هي مثال واضح على أن ذراع القانون تصل إلى أرفع الزعماء السياسيين، وتضمن حقهم في دفاع مشروع بضمانات إجرائية معترف بها دوليا.

ويتفق وفدي تماما في أن إنجاز محاكمة تشارلز تايلور أمر أساسي لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في منطقة غرب أفريقيا. ويبرهن عمل المحكمة لهذا المجلس على أن ما يُثار أحيانا عن التناقض بين السلام والعدالة لا وجود له. وتثبت لنا إنجازات المحكمة الخاصة لسيراليون أن السلام والعدالة لا يتنافيان، بل على العكس، فالعدالة عامل حاسم في ضمان السلام المستدام والدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوغندا.

أود أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بالقاضية ريناتا وينتر، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، وستيفن راب، المدعي العام للمحكمة الخاصة، وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود الترحيب بحضور ممثل سيراليون في هذه الجلسة.

إن أوغندا تقدر العمل الكبير الذي قامت به المحكمة في غضون السنوات الست الماضية. ونولي أهمية خاصة لإقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب للأشخاص الذين يتحملون أكبر نصيب من المسؤولية عن الجرائم البشعة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وتشيد أوغندا برئيسة المحكمة والمدعي العام والمحكمة على استراتيجية الإنجاز وعلى الطريقة المناسبة التي ستنجز بها القضايا المعروضة على المحكمة. وعليه، تستطيع المحكمة بحق أن تدعي أنها تستحق الثناء الذي حصلت عليه لكونها نموذجا مثاليا للعدالة الجنائية الدولية.

ومع ذلك، نود أن نشير إلى التحدي الذي تمثله المسائل المتبقية، والذي يقلق المحاكم المؤقتة الأخرى أيضا. ولا بد أن تعالج هذه المسائل بطريقة سليمة مع ضمان الانتهاء من عمل المحكمة بسلاسة. وترحب أوغندا ببرامج بناء القدرة والتدريب التي قدمت لشرطة سيراليون في مجال التحقيقات. وبهذه الطريقة، تضمن المحكمة الاستمرارية، حتى بعد انتهاء ولايتها. فلا يوجد بديل لبرامج مثل برامج حماية الضحايا والشهود إلى حين انتهاء مدة العقوبة.

ونرحب أيضا ببرامج التوعية، التي تضمن أن يحصل الضحايا والمجتمع على المعلومات في كل مرحلة من العملية. وبذلك فقط، سيثقون في أن النظام يعمل، وهكذا يمكن أن تبدأ عملية طي صفحة الماضي مع الإدراك التام أن الذين اعتدوا عليهم قد عوقبوا على ما اقترفوه بحقهم من انتهاكات. فلا ينبغي إحقاق العدل فحسب، بل ينبغي أن يرى ذلك أيضا. وبرامج التوعية التي تقوم بها المحكمة الخاصة تعزز هذا المبدأ القانوني المتعارف عليه منذ زمن طويل.

لقد لاحظنا مع القلق، أن المحكمة، وعلى أساس الأموال المتوفرة حاليا، ستواجه عجزا كبيرا مع بداية الشهر القادم، الأمر الذي قد يعوق عملها. ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى المحكمة موارد يمكن التنبؤ بها ومستمرة وذلك لتمكين المحكمة من التركيز على عملها القضائي وليس الانشغال بالقيام بأنشطة لجمع التبرعات. ولذا، نناشد الشركاء الدوليين أن يقدموا الأموال اللازمة للمحكمة بصورة عاجلة ونشكر الشركاء الدوليين على الجهود المثالية التي بذلوها في حشد الموارد التي دعمت المحكمة حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أشكر رئيسة المحكمة الخاصة والمدعي العام والموظفين على عملهم الجيد.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد ديفيس (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس على تنظيم هذه الجلسة وأشكر رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعي العام على إحاطتيهما الإعلاميتين إلى المجلس بشأن الإنجازات الكبيرة التي حققتها المحكمة.

وكما شدد المتكلمون السابقون بالفعل، فقد حققنا الكثير منذ توقف الأعمال القتالية. فلقد تمكنا من تنظيم ثلاثة انتخابات بنجاح، أدى آخرها إلى تغيير الحكومة حيث قام زعيم حزب المعارضة السابق، الرئيس إرنست باي كوروما، من المؤتمر الشعبي العام بتشكيل الحكومة الحالية.

لقد اكتسبت سيراليون خبرة فريدة في عمليتها لبناء السلام. ولكونها ربما أول بلد يشكل محكمة مختلطة خاصة ولجنة للحقيقة والمصالحة، حيث تمكن مرتكبو الفظائع الجماعية والضحايا من نفث السموم التي بداخلهم، بينما قدم المسؤولون عن الفظائع الجماعية الخطيرة للعدالة في المحكمة الخاصة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجتمع الدولي الذين دعموا المحكمة ماليا ومعنويا باستمرار، وأن أناشدهم الاستمرار في تقديم الدعم بغية إنجاز عمل المحكمة الهام حتى تنجز مداولاتها في أوائل عام ٢٠١١. وقد لاحظنا مع الارتياح أنه تم الانتهاء من محاكمتين، وما زالت هناك محاكمتان تنتظران البت فيهما.

اسمحوا لي أن أشكر المجلس مرة أخرى على هذه الجلسة وأشكر الرئيسة وينتر والمدعي العام راب على عرضيهما الوافيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضية وينتر للرد على التعليقات.

السيدة وينتر (تكلمت بالإنكليزية): لست أود أن آخذ المزيد من وقت المجلس. لقد عقدنا اجتماعا على جانب كبير من الأهمية، لا سيما بالنسبة للمحكمة الخاصة لسيراليون. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن امتناني بالنيابة عن المحكمة وأن أشكر المجلس على مساعدته المستمرة التي تلقيناها حتى الآن. وأحث المجلس على ألا ينسى جميع الضحايا والشهود الذين خاطروا كثيرا في التقدم إلى المحكمة ومساعدة العدالة على بلوغ هدفها. وأحث المجلس على ألا ينسانا الآن فيما نبذل جهودنا الأخيرة لإنجاز عملنا. وأشكر جميع أعضائه جزيل الشكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد راب كي يرد على بعض الملاحظات التي تم الإدلاء بها.

السيد راب (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الرئيسة وينتر في شكر المجلس على عقد هذه الجلسة، وفي شكركم، سيدي، على ترؤسها. وأود كذلك أن أشكر أعضاء المجلس على بياناتهم باسم الدول الأعضاء، ولا سيما على عبارات الإطراء والثناء حيال عمل المحكمة الخاصة.

أعتقد أنني أتكلم باسم موظفي المحكمة الخاصة، ولا سيما موظفو مكتب المدعي العام، قائلا إن الذين يعملون في هذا المسعى سيواصلون العمل حتى ننجز ولايتنا بحيث نستحق الدعم الذي وفره لنا مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.